موجز محاضرة
(ما يكفي من أمر الدين)

الشيخ طلال الحسن

www.aklamona.com

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

جاء في الحديث الشريف عن أمير المؤمنين عليّ عليه السلام: (كَفى مِن أمرِ الدّينِ أن تَعرِفَ ما لا يَسَعُ جَهلُهُ)[1]، حيث ينصّ على أمرٍ ويشير إلى أمرٍ آخر.

أمّا ما ينصّ عليه فهو اقتصار المسلم المؤمن من أمر دينه على ما هو محلُّ ابتلاءٍ له، بنحوٍ لو جَهِلَ شيئًا من ذلك وقع التقصيرُ منه، من قبيل معرفتِه بالكيفيَّة الصحيحة للوضوء.

وأمَّا الأمر الثاني المشار له فهو عدم الإيغال والتوسّع في تفاصيلَ مِن أمر الدين ليست محلَّ ابتلاءٍ لك، فلسنا مُكلَّفين بها فنقصدُها، إلَّا من كان عملُه ذلك، كطلبة العلوم الدينية.

إذن: فالحديث ينصُّ على ضرورة تعلُّمِ المسلمِ المؤمنِ ما لا يسعُه جهلُه من أمر دينه، ويُشير إلى ترك الفضول التي غالبًا ما يكون ثمنها هدر الوقت الثمين من العمر القصير.

التفقّه العام والتفقّه الخاص

هنا ينبغي التذكير أنَّ التفقه في الدين قسمان، عامّ لسائر المكلَّفين، وخاصّ بالعلماء والمجتهدين الذين ورد فيهم قوله تعالى:{وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُواْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ} (التوبة: 122)، وقوله:{فَلَوْلاَ نَفَرَ} يكشف عن محدودية المكلَّفين بالتفقُّه الخاص، ولذلك فالاجتهاد مأخوذٌ على نحو الواجب الكفائي، إذا نهض به شخصٌ واحدٌ سقط التكليف عن الجميع، بخلاف الواجب العيني، كالصلاة، فهي واجبةٌ على كلّ مكلَّف عينًا، ومنه التفقُّه العام، ويراد به معرفة المكلَّفِ بجميع الأحكام الشرعية الواقعةَ ضمن الابتلاء فعلًا، ولذلك لا يجب على الرجل معرفة أحكام النساء، بل في فريضة الحجّ لا يجب فيه على سائر المكلَّفين معرفة أحكامه إلّا في صورة الابتلاء به، بل حتى مع الابتلاء أيضًا يُمكن أن يرتفع التكليف بالتفقُّه فيه حال وجود المرشد الدينيّ المسؤول عن تعليم المناسك، بل في أحكام الشكّ في الصلاة فإنّ الواثق من نفسه بعدم وقوعه في الشك لا يجب عليه معرفة أحكام ذلك.

وهكذا يُمكن أن نخرج بقاعدةٍ عامّةٍ مفادها:

كلّ مسألةٍ شرعيةٍ ليست واقعةً في دائرة الابتلاء الفعلي، سواء كانت في العبادات أو في المعاملات، فإنه لا يجب التفقّه فيها، ولهذا المعنى أمثلةٌ كثيرةٌ جدًّا، في العبادات والمعاملات.

كفاية التفقّه العام في العقائد

وهكذا تسري القاعدة في العقائد والأخلاق، ففي العقائد المشروطة بالدليل القطعي؛ لضمان عقد القلب، إنّما يكفي في ذلك الركون إلى دليلٍ واحدٍ معتبرٍ في كلّ مسألةٍ يجب الاعتقاد بها، ولا يجب تقصّي جميع الأدلّة، وهذا الدليل القطعي يكفي معرفته بصورة إجمالية، ولا يشترط فيه المعرفة التفصيلية، ويمكن للمكلّف الوقوف على دليلٍ واحدٍ، كدليل النظام في العالم والإتقان، بل يكفي الدليل الفطريّ الذي يُدركه الجميع، فكلّ إنسانٍ يعلم بأنّه مخلوقٌ، لم يكن ثمّ كان، فيأتي السؤال فطريًّا عن الخالق والموجد له، بمعنى

1- نثر الدرّ في المحاضرات، لأبي سعد منصور بن الحسين الآبي (ت: 421 هـ): ج 1 ص 200.

الإقرار بوجود علّةٍ له، ويمكنه الاستعانة بموجّهات قرآنية.

وهكذا الحال في مجمل العقائد الأخرى، بل يمكن القول إنّ كلَّ أصل عقائدي لابد أن يكون عليه دليلٌ أو شاهدٌ فطريّ، وهذا ما يستدعي تنظيم دوراتٍ عقائديةٍ ميسّرةٍ، خاليةٍ من التطويل والتعقيد، فأمر الدين سهلٌ، وليس من الصحيح تكليف الناس بما لا تستطيع، أو بما لا حاجة له، و: (كَفى مِن أمرِ الدّينِ أن تَعرِفَ ما لا يَسَعُ جَهلُهُ)، والإسلام دين اليُسر.

كفاية التفقّه العام في الأحكام الشرعية

وهكذا تسري القاعدة بصورةٍ تلقائيةٍ في مجال الفقه (الأحكام الشرعية)، كما تقدّمت الإشارة لذلك، حيث يكفي المسلم المكلّف أن يعرف من أمر الفقه ما لا يسعه جهله، بمعنى ما لا يسعه تركه؛ لأنّه محل ابتلاءٍ له، فيتعلّم ما يحتاجه أو ما يتوقّع بالعقل احتياجه له، وفي ذلك درسٌ عظيم بأن لا يضيّع المكلّف وقته في تتبّع أمورٍ لا ينتفع بها، فذلك ليس مطلبًا مقصودًا للمتقّين، كما جاء في وصف أمير المؤمنين عليّ عليه السلام للمتقين: (وَ وَقَفُوا أَسْمَاعَهُمْ عَلَى اَلْعِلْمِ اَلنَّافِعِ لَهُمْ)[1]، وبدلًا من إنفاق الأوقات في تحصيل أمورٍ، هي نافعةٌ في نفسها، لكنّها ليست ضروريةً، ويمكن الاستغناء عنها، فإنَّ علينا التركيز على العمل بما تعلّمناه وتفقّهنا فيه، فنتعلّم الكيفية الصحيحة للوضوء وللصلاة، فكثيرُ منّا تعلّم أحكامًا كثيرةً في الطهارة والصلاة، ولكنّه ما زال في وضوئه أو في غُسله خللٌ فادحٌ، قد يسبّب في بطلان الصلاة والصيام، وقد لا تخلو صلاته نفسها من خللٍ فادحٍ، من قبيل صحّة القراءة، وكيفيَّتي الركوع والسجود، فما ينفعنا تعلّم أحكامٍ خارجةٍ عن محلّ الابتلاء، وتجاهل أحكامٍ واقعةٍ في صلب الابتلاء؟! إنّ ذلك عملٌ مخالفٌ للحكمة.

وكم من الأوقات يهدرها الإنسان في أمورٍ لا تعدو عن كونها لعبًا ولهوًا، ستقطر عليه ندمًا وأسفًا حين يجد نفسه في مورد ابتلاءٍ يجهل حكمه الشرعيّ فيه.

وهنا يأتي السؤال عن تلك السنوات الطوال! كيف مضت؟ وإن هي إلّا حسراتٌ وزَفَراتٌ، قال الله تعالى:{كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ} (البقرة: 167)، فالله الله في الصلاح والإصلاح قبل أن يفوت الفوت:{وَتَرَى الظَّالِمِينَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ يَقُولُونَ هَلْ إِلَى مَرَدٍّ مِّن سَبِيلٍ} (الشورى: 44)، ولا مردّ أبدًا، ولا شيء سوى الحسرات، ولا شيء سوى الأمنيات، فلا تكن ممّن ينادي حينها:{يَا لَيْتَنِي كُنتُ تُرَاباً} (النبأ: 40).

عودٌ على بَدء

وليت الأمرَ يقتصرُ على تلك الإخفاقات الشرعية، حيث يُمكن بشكلٍ وآخر إصلاحُها، ولو بمرور الوقت، ولكنّ هنالك إخفاقاتٌ كثيرةٌ في شرعيات أُخرى، لاسيّما ما تعلَّق منها بحقوق الآخرين، المادية والمعنوية، أَوَ ليس الاعتناء بهذه الأمور، وإبراء الذمّة منها، فإنها لأولى ثمّ أولى بألف مرّة من التيه الذي يعشيه الكثير من الناس في مسيرة يومه؟ تجده حريصًا على طعامه وشرابه ولذائذه الأخرى، ولعلّه يفقد رشده إذا تأخّر شيءٌ منها، فهو: (كَالْبَهِيمَةِ اَلْمَرْبُوطَةِ هَمُّهَا عَلَفُهَا أَوِ اَلْمُرْسَلَةِ شُغْلُهَا تَقَمُّمُهَا تَكْتَرِشُ مِنْ أَعْلاَفِهَا وَ تَلْهُو عَمَّا يُرَادُ بِهَا)[2].

كفاية التفقّه العام في الأخلاق والآداب العامة

1- نهج البلاغة: خطبة المتقين، رقم (188).

2- نهج البلاغة: رقم (45).

أمَّ الأخلاقيات والآداب العامّة، فقد تجد البعض مُطّلعًا على كثيرٍ من كُتب الأخلاق، وهو أمرٌ جيدٌ ومطلوبٌ بقدره، ولكنَّه فاقدٌ لانعكاس ما تعلّمه من السماحة والتواضع والصبر والعفّة وحسن الظنّ، فيحفظ آيات وروايات في ذلك، بل ويحفظ قصصًا كثيرةً عن العلماء، ولكنّه ما زال عبوسًا متكبّرًا خؤونًا سيّئ الظنّ، يطالب جاره بحسن الجوار وهو لم يسلم منه جار، لا من لسانه ولا من يده.

يأكل كثيرًا ويشرب كثيرًا، ولكنّه لا يعرف كيف يأكل! وكيف يشرب! ينام كثيرًا ولكنّه لا يعرف كيف ينام، فلم يتعلّم من الأخلاقيات والآداب ما هو محلّ ابتلاءٍ له في مسيرة يومه، ولكنّه يحفظ من تراثيات العشيرة ما تنوء بحمله الجمال! يحفظ من أمور الدنيا ما يسعُه جهلُه والاستغناء عنه، بل ما يضرُّه العلم به! ولا يتعلّم من أمور الدين ما لا يسعُه جهلُه!

عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ

ما أروع القرآن الكريم في أوامره ونواهيه، في مواعظه وحكمه، ومن ذلك ما سنّه لنا من ضرورة إصلاح أنفسنا، فنحن مسؤولون عنها، وأمّا الآخرون فعلينا النصح لهم، ولسنا مسؤولين عن هدايتهم، قال تعالى:{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لاَ يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ} (المائدة: 105)، فلا يحاسبنا الله تعالى على ضلالهم أو عدم اهتدائهم، وإنَّما يحاسبنا على عدم النصح لهم، فذلك من تكاليفنا، فإن وفّقنا لهدايتهم كان ذلك فضلٌ من الله تعالى، وإلّا فنحن مأجورون فيما بذلنا، وإنّما قصدنا من ذلك أن نتوجّه، ووفقًا للحديث: (كَفى مِن أمرِ الدّينِ أن تَعرِفَ ما لا يَسَعُ جَهلُهُ)، إلى الابتداء بأنفسنا، لا أن نأمر الناس التفقّه بالدين ونحن مقصّرون في ذلك! ولا أن نأمر الناس بأداء الصلوات في أوقاتها، وبالخشوع فيها، وبتلاوة القرآن والتباكي في الدعاء ونحن خلوٌ من ذلك، فذلك زيفٌ واضحٌ، فما ينفعك هو عملك وهدايتك، ولا تكلّف نفسك بما لم يكلّفك الله تعالى به:{عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لاَ يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ}.

علينا أن نجد حقيقة التقوى في أنفسنا، وأن نتحسَّس حقيقة الطمأنينة في قلوبنا، و:{لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ} (الروم: 4)، أقول قولي هذا، وأستغفر الله لي ولكم:{الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} (يونس: 10).